دور أجهزة الأمن فى مكافحة الفساد فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث / وليد إبراهيم الدسوقى منصور

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ سامح السيد جاد	أستاذ القانون الجنائى بكلية الشريعة والقانون ونائب رئيس جامعة الأزهر (الأسبق)	(مشرفاً و رئيساً)
الأستاذ الدكتور/ أحمد شوقى عمر أبو خطوة	أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة المنصورة وعميدها (الأسبق)	(عضواً)
اللواء الدكتور/ محمد على الجمال	أستاذ العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة	(مشرفاً و عضواً)
اللواء الدكتور/ محمد محمد عنب	أستاذ العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة	(عضواً)

٢٠١٠ م

أصبحث ظاهره الفساد التي انتشرت وتفاقمت في المجتمعات من أهم القضايا المطروحة التي تحظى باهتمام كافة الحكومات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وأخذت تشغل حيزًا مهمًا في أولويات الإصلاح نظرًا لانتشار الفساد في كافة نواحي الحياة.

ولعل معالجة ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك ومتعددة المستويات كظاهرة الفساد من منظور قانوني وأمني واجتماعي تستوجب الإشارة إلى الانعكاسات السلبية المقترنة بالفساد الذى يؤثر على الدولة داخليًا؛ خاصة إذا كانت دولة نامية تسعى إلى تقوية اقتصادها وبنائه لتحقيق التنمية لمواطنيها بالإضافة إلى خطورة الفساد عالميًا وعلاقته بالجريمة المنظمة وغسل الأموال وتحويل الأموال الناتجة عنه دوليًا.

لذا اهتم المشرع سواء على الصعيد الداخلي، أو الصعيد الخارجي بمواجهة الفساد من خلال القوانين والاتفاقيات الدولية ووضع استراتيجية متعددة الجوانب لاختلاف الثقافات والقيم السائدة في الدول.

والفساد كما يقول الدكتور/ أحمد فتحي سرور، في كلمته في افتتاح الندوة الإقليمية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في شهر يوليو عام ٢٠٠٥:

(وإذا كان عهد الاستعمار بشكله التقليدي قد ولَّى، فلكي تحل محله صور جديدة من الاستعمار فقد أصبح الفساد الدولي أحد هذه الصور التي تستخدم في بعض المجتمعات النامية من أجل وضع الأسباب الكفيلة باستغلال مواردها وتعميق تبعيتها والقضاء على حرية شعوبها ولم تقتصر عوامل ذيوع الفساد على أعمال بعض الحكومات، بل تعدت ذلك إلى بعض الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الكيانات الاقتصادية المؤثرة في مسيرة الاقتصاد الدولي).

وإذا كانت الأمم المتحدة قد أصدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في

أكتوبر٢٠٠٣، فإن ذلك يعد بمثابة إقرار دولي بمدى انتشار هذه الظاهرة وخطـــورة تأثيرها وآثارها المدمرة على دول العالم، سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًـــا أو سياســـيًا وضرورة التعاون الدولي لمكافحتها.

وقد اهتمت الدول والمجتمع الدولي بمكافحة الفساد من خلال بعض الاتفاقيـــات الإقليمية مثل:

١- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد عام١٩٩٦م.

٢- اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجاريـــة الدولية لعام ١٩٩٧م.

٣- اتفاقية القانون الجنائي الدولي بشأن الفساد (مجلس أوروبا عام١٩٩٩).

٤- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته (يوليو ٢٠٠٣م).

وكذلك العدية من المؤتمرات الدولية التي نبهت إلى خطورة هذه الظاهرة، مثل:

١- مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي رقم ٩٤ بمدينـــة "بوخارســـت" عـــام ١٩٩٥م.

٢- مؤتمر قمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة (جنوب إفريقيا ٢٠٠١م).

٣- مؤتمر مونتيرى لتمويل التنمية (المكسيك ٢٠٠٢م).

واتفاقية الأمم المتحد لمكافحة الفساد التي نُشرت وأُقرَّت في نهاية عام ٢٠٠٣م، ووقعت عليها ١٢٤ دولة من بينها ثلاث عشرة دولة عربية، كما صدقت عليها ٢٥ دولة منها أربع دول عربية، هي: "مصر (فبراير ٢٠٠٥) - الجزائـــر - الأردن - جيبوتي".

ولم تضع هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات الأخرى تعريفًا محددًا للفساد لصعوبة ذلك

وتشعب مظاهر الفساد وتغلغله في كافة مناحي الحياة إنما تناولت عدة جوانب مختلفة من الحالات وعرفتها كجرائم فساد مثل: جرائم الرشوة – المتاجرة بالنفوذ – اختلاس الموظف العمومي لأية أموال أو ممتلكات عهد بها إليه بحكم منصبه – إساءة استغلال الموظف العمومي لمهام منصبه – إثراء الموظف العمومي غير المشروع – الرشوة في مجال القطاع الخاص – غسل العائدات الإجرامية ليصبح ذلك بمثابة تعريف واقعي للفساد لذا فإننا نسعى إلى وضع تعريف جامع مانع للفساد.

وعلى الجانب الوطني، ورغم أن القوانين المصرية تجرم معظم أشكال وأنواع هذه الجرائم، فإن مواجهة الفساد تستتبع قبل التشريعات أن تصبح هناك ثقافة للمجتمع تعتمد في أساسها على ثلاثية: الشفافية والنزاهة والمساءلة، وأمام الهيئات الحكومية تحديات كبيرة في سبيل مكافحة الفساد.

ومن ثَمَّ فإن قيام أجهزة الأمن بتتبع الفساد وملاحقته يسهم بشكل كبير في استقرار المجتمع ككل سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ويحقق سيادة القانون ودولة المؤسسات كما أنه يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المنشودة التي يلتهم الفساد عوائدها ونتائجها.

وتتمثل أهمية الدراسة في:

تنبع أهمية الدراسة من خطورة ما يتعرض له المجتمع من آثار سلبية جراء استشراء ظاهرة الفساد خاصة على بلد نامٍ يسعي لتحقيق معادلات اقتصادية بالغة الصعوبة تضمن استمراره واستقراره، ويسعى جاهدًا على مستوى ثان لتحقيق الإصلاح السياسي وسيادة القانون.

فالفساد يضر النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار الدولي والمحلي داخل الوطن (مصر) ومن ثم تتحمل ميزانية الدولة أموالاً إضافية لمواجهة نقص الاستثمارات، ويزيد من حجم الدين المحلي ويشوه عملية التنمية. كما ينتج

عن ظاهرة الفساد – نظرًا لإفلات كثير من المفسدين من العقاب – اهتزاز حكم سيادة القانون، فتشعب الظاهرة يؤدي إلى اتساع الفارق العددي بين الجرائم التي يقع الفساد وراءها وتكتشف وبين جرائم الفساد التي لا يتم الكشف عنها، وهو رقم كلما زاد فإنه يعبر عن ضعف استراتيجيات مواجهة الفساد سواء التشريعية أو السياسية أو الأمنية.

وتهدف الدراسة إلى:

١- التعرف على الإطار العالمي والإقليمي لمكافحة الفساد.

٢- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٣- وضح استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد.

٤- تأصيل القواعد التي تدعو إلى مكافحة الفساد.

٥- التعرف على الآثار السلبية المقترنة بظاهرة الفساد.

٦- تفعيل دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الفساد.

٧- إلقاء الضوء على أهمية الأجهزة الأمنية ودورها في حماية التنمية الديمقراطية وسيادة القانون.

٨- أهمية تقديم المواطنين المعلومات لأجهزة الأمن لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٩- إلقاء الضوء على بعض المقترحات التشريعية التي تسهم في مكافحة الفساد.

١٠- دعوة مؤسسات المجتمع المدني لتبني سياسات: الشفافية – النزاهة – المساءلة وتفعيل نشاطه على المستويين الداخلي والخارجي.